



PROVISIONAL

S/PV.2484
24 October 1983

ARABIC



الأمم المتحدة

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة والثمانين بعد الألفين والأربعمئة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الاثنين ، ٢٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٣ ، الساعة ١٥ / ٠٠

(الأردن)	السيد صلاح	الرئيس :
السيد أولياندر	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	الأعضاء :
السيد محمود	باكستان	
السيد نواك	بولندا	
السيد أكابو	توغو	
السيد كيبولونغو	زائير	
السيد ماشينغادزي	زمبابوي	
السيد لينغكنغ	الصين	
السيد سينكلير	غيانا	

٠٠ / ٠٠

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

نفسه .

— (أ) —

السيد لوييه	فرنسا
السيد غاتشي	مالطة
سير جون طومسون	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
السيد تينوكو فونسيكا	نيكاراغوا
السيد ميسمان	هولندا
السيدة كيركاتريك	الولايات المتحدة الأمريكية

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٠٥

اقرار جدول الاعمال

أقر جدول الأعمال .

الحالة ني ناميبيا

رسالة مؤرخة في ١٧ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٣ ، ووجهة الى رئيس مجلس الأمن —
الممثل الدائم لسنغال لدى الامم المتحدة (S/16048)

رسالة مؤرخة في ١٨ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٣ ، ووجهة الى رئيس مجلس الأمن —
الممثل الدائم للهند لدى الامم المتحدة (S/16051)

تقرير آخر للأمين العام بشأن تنفيذ قرارى مجلس الأمن ٤٣٥ (١٦٧٨) و ٤٣٦ (١٩٧٨)
المتعلقين بمسألة ناميبيا (S/15943)

الرئيس : وفقا للمقرر المتخذ في الجلسة الحادية والثمانين بعد الألفين
والأربعمئة بشأن هذا البند ، أدعو ممثل السنغال الى ان يشغل مقعدا على طاولة
المجلس .

بناءً على دعوة الرئيس شغل السيد سارى (السنغال) المقعد المخصص له
على طاولة المجلس .

الرئيس : وفقا للمقرر المتخذ في الجلسة الحادية والثمانين بعد الألفين
والأربعمئة ، أدعو رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا وفود المجلس الى ان يشغلوا
المقاعد المخصصة لهم على طاولة المجلس .

بناءً على دعوة الرئيس شغل السيد بوقرة (الجزائر) نائب رئيس مجلس الامم
المتحدة لناميبيا وعضاء الوفد المقاعد المخصصة لهم على طاولة المجلس .

الرئيس : وفقا للمقرر المتخذ في الجلسة الحادية والثمانين بعد الألفين
والأربعمئة أدعو السيد بيتر مويشييهانجي الى ان يشغل المقعد المخصص له على طاولة
المجلس .

بناءً على دعوة الرئيس شغل السيد بيتر مويشيهانجي (المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو)) المقعد المخصص له على طاولة المجلس .

الرئيس : بناءً على المقررات المتخذة في جلسات سابقة بشأن هـذا البند ، أدعو مثلي اثيوبيا ، وجمهورية المانيا الاتحادية ، وانغولا ، وبوتسوانا ، وتونس ، والجزائر ، والجمهورية العربية الليبية ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، وجنوب افريقيا ، وزامبيا ، وسري لانكا ، وسيراليون ، وفنزويلا ، وكندا ، وكوبا ، والكويت ، وكينيا ، والمكسيك ، وموزامبيق ، ونيجيريا ، والهند ، ويوغوسلافيا الى اشغال المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس .

بناءً على دعوة الرئيس ، شغل السيد وايد (اثيوبيا) والسيد فان ويل (جمهورية المانيا الاتحادية) والسيد فيفوريديو (انغولا) والسيد لوغويلا (بوتسوانا) والسيد سليم (تونس) والسيد سحنون (الجزائر) والسيد التركي (الجماهيرية العربية الليبية) والسيد روبيا (جمهورية تنزانيا المتحدة) والسيد أوت (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) والسيد فون شيرندينغ (جنوب افريقيا) والسيد كوندا (زامبيا) والسيد فونسيكا (سري لانكا) والسيد كوروما (سيراليون) والسيدة كورونل دي رودريغيز (فنزويلا) والسيد بيليتيه (كندا) والسيد روا كوري (كوبا) والسيد ابو الحسن (الكويت) والسيد وابوجي (كينيا) والسيد مونزليدو (المكسيك) والسيد دوس سانتوس (موزامبيق) والسيد فافورا (نيجيريا) والسيد كريشان (الهند) والسيد غولوب (يوغوسلافيا) المقاعد المخصصة لهم على جانب قاعة المجلس .

الرئيس : يستأنف مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج بـجـدول الأعمال .

المتكلم الأول هو مثل بوتسوانا ، وأدعوه الى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس وان يدلي ببيانه .

السيد لوغويلا (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيد الرئيس أود أن أبدأ بتهنئتكم لتوايكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر تشرين الأول/ اكتوبر . ونحن

واثقون من أنه تحت قيادتك المستتيرة . فان مداولات المجلس بشأن ناميبيا لن تكون بلا جدوى . ان سلفكم يستحق ايضا ، بدرجة لا تقل عن ذلك ، تهانيدا وامتنانا للطريقة الماهرة التي ترأس بها المجلس خلال الشهر الماضي .

لقد اضطلع الامين العام باخلاص وجد ، بولايته المنوطة به بموجب قرار مجلس الأمن ٥٣٢ (١٩٨٣) . وقد قام - كما طلب منه - بالتشاور مع جميع الأطراف المعنية مباشرة . وكما يشهد تقريره الوارد في الوثيقة (S/15943) بتاريخ ٢٩ آب/اغسطس ١٩٨٣ ، فان جميع الأطراف اتفقت على ان جميع المسائل المتعلقة المتصلة بقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) وتنفيذه قد تم حلها ، وأكدت على ذلك . وتم التأكيد لنا على أن جنوب افريقيا سوف تقوم في الوقت المناسب - وفي جميع الاحوال قبل ان يجتمع مجلس الأمن لاعتماد القرار الآذن - بالاعلان عن اختيارها للنظام الانتخابي . وحتى قضية حميدة الأمم المتحدة المتعلقة قيل أنها قد سويت بالطريقة التي استحققتها بجدارة لأمد طويل .

وبعبارة أخرى ، بعد انقضاء خمس سنوات طويلة ومحبطة على اعتماد قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) تمكنا بعد طول العناء من ان نفخر بتحقيق ما كان يعتبر قبل وقت غير طويل حلما مستحيلا ، اى وضع خطة عمل قابلة للتنفيذ لا مجرد التغيير السلمي في ناميبيا . فلم يسبق لنا ان اقتربنا بهذه الدرجة من ايجاد حل سلمي ودائم لمشكلة ناميبيا . لقد تم وضع خطة تستهدف تحقيق هذا الحل ، واما لنا فرصة ذهبية لتنفيذ هذه الخطة دون تاخير .

ومع هذا فاننا نجتمع هنا لا لنعمل على تنفيذ الخطة بل لكي نناقش الاسباب التي تدعو الى تنفيذ الخطة ، اننا نجتمع هنا اليوم ، كما اجتمعنا قبل اربعة اشهر للنقاش مازقا مصطنعا خلقه اولئك الذين - لاسباب لا تخفى عليهم - يسعون الى جعل تنفيذ خطة الامم المتحدة مشروطا بتسوية مسائل اعتبرت معدومة الصلة تماما بحق شعب ناميبيا في تقرير المصير .

فلنواجه الحقائق . ان تقرير الامن العام يحمل رسالة لا يمكن ان توصف الا بانها نذير شر مستطير ، ويوضح التقرير ، لاسيما في الفقرة ٢٥ ان الربط بالنسبة لجنوب افريقيا حقيقة اساسية دائمة لا يمكن تجاهلها ، والا فان تجاهلها يعرض للخطر قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وقد اكد سفير جنوب افريقيا هذا في بيانه امام المجلس . وذكر ، بكل صلف القوة الفتاحة لبلاده ، ان :

" حكومة جمهورية جنوب افريقيا ملتزمة [بهذا الربط] التزاما لا رجعة

فيه " . (S/PV.2481 ، ص ٦٧)

لذلك علينا ان نتساءل الى اين نمضي ، لاسيما وان دول المواجهة اوسوابو ليست مستعدة ان تسمح باستدراجها الى التفاوض بشأن مسألة ليست كريهة في نظرها فحسب بل هي في رايها خارجة عن الموضوع تماما . وبعد الاستماع الى بيان جنوب افريقيا ، هل يحتاج هذا المجلس الى سبب آخر ليقنع بان خطة الامم المتحدة بشأن ناميبيا ، التي اعتمدها المجلس بامل وثقة كبيرين قبل خمسة اعوام ، تواجه ازمة خطيرة جدا ؟ هل المجلس بحاجة الى من يقنعه بان جنوب افريقيا باصرارها على الربط انما

تقضي بان تكون ولادة استقلال ناميبيا ولادة جراحية عسرة بدلا من ان يكون ذلك عن طريق التنفيذ السلمي لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ؟ نعم ان وجود ، اوبقاء ، خطة الامم المتحدة لناميبيا هوبيت القصيد . ان بقاء الخطة وتنفيذها لا يتفقان والاصرار على الربط .

لقد رفضنا بصورة مستمرة كل حجة دفع بها لربط تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) بانسحاب القوات الكومية من أنغولا ، ولا يمكن لاي قدر من شعاعات الحرب الباردة ومن تلفيق الحقائق عن الحالة التي نراها في الجنوب الافريقي ان يقنعنا بوجود اي صلة عضوية بين حق شعب ناميبيا في تقرير المصير وبين وجود قوات اجنبية في بلد اخر .

لقد رفضنا ايضا بازراء النظرية او النظرة القائلة بان استقلال ناميبيا لابد ان يترتب بالضرورة على الوجود المسبق في الجنوب الافريقي عموما لمناخ سياسي وامن يهيأ خصيصا لتوفير الطمانينة والثقة لجنوب افريقيا ، في الوقت الذي تترك فيه بقية بلدان المنطقة في حالة مزعزة تحملها على الخضوع . ولا يمكننا ان نقبل التلميح بان العبء انما يقع على عاتق اغلبية البلدان المحكومة في الجنوب الافريقي فعليها ان تبرهن نواياها السلمية ازاء جنوب افريقيا ، كما نرفض القول بانه يتوجب على جيران جنوب افريقيا ان يجعلوا الجنوب الافريقي مكانا امنا ومأمونا لجنوب افريقيا ، اذا اريد من جنوب افريقيا ، بدورها ، ان تتعاون في تنفيذ قرار الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ان العبء انما يقع اولا على عاتق جنوب افريقيا فعليها ان تتخلى عن سياسات العنف العنصرى في جنوب افريقيا ذاتها ، وان تخلق ظروفها في ذلك البلد لا يجد فيها النزاع ارضا خصبة ينمو فيها ويزدهر . ان العبء يقع مباشرة على عاتق جنوب افريقيا اذ عليها ان تبرهن لبلدان الجنوب الافريقي انها لا تلتص الا بالعلاقات السلمية معها .

ينبغي الا ننسى اننا نتحدث هنا عن بلد ما فتئت قواته متمركزة ، دون دعوة ودون ترحيب ، في الجزء الجنوبي من انغولا منذ ١٩٨١ . وهو بلد يصرا لان على

ان على ضحيته جمهورية انغولا الشعبية ، بالاضافة الى احتلالها ان تقبل بتجريد ها وتترك نفسها معرضة لتلقبات سياسات الارهاب التي تنتهجها بريتوريا . ان لانغولا كل الحق في ان تلتصم الانصاف من هذا المجلس لان انغولا منذ عشية مولدها كدولة حرة ومستقلة قد اتخذت مرتعا ، لقوات جنوب افريقيا .

ومع هذا يقال لنا انه قبل ان يسمح لنا بتنفيذ قرار مجلس الامم — ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ينبغي التوصل الى اتفاق نهائي بشأن :

" الشروط الاساسية لانسحاب الكوبي " (المرجع نفسه)

ولا يقال شيء عن الشروط الاساسية لانسحاب قوات جنوب افريقيا من اراضي انغولا . وعلى أى حال ، حتى متى يتوقع منا ان نواصل التساهل الذى واجهنا به في السنوات الخمس الماضية تمسك جنوب افريقيا بالتفاوض عن طريق الابتزاز والسيبر بنا الى شفا الهاوية ؟ لا بد من رفض الربط ، ليس فقط لاننا نعتبر المسألة جزءا من مؤامرة مكشوفة حاكتها جنوب افريقيا واصدقاؤها لاعادة تشكيل المسرح السياسي في منطقتنا حسبما يريدون . ولكن ، وبصفة رئيسية ، لان القبول بان تكون المسألة جزءا من خطة الامم المتحدة — وهو امر مستحيل — سيكون بمثابة توجيه دعوة مفتوحة الى جنوب افريقيا لادخال شروط ربط جديدة والتمتع بحرية لا تستحقها في ان تملي دون حساب شروط السلم على بقية الدول في هذه المنطقة من القارة .

ومنذ ٢٥ نيسان /ابريل ١٩٧٨ ، عندما اعلن فورستر رئيس الوزراء قبول جنوب افريقيا للخطة ، يظهر سجل بريتوريا بصورة لا لبس فيها ميلا مستمرا الى سوء النية . كيف يمكننا ان نعلل على اى وجه او قبول جنوب افريقيا للخطة في نيسان /ابريل ١٩٧٨ ثم الذبح الوحشي لمئات اللاجئين النامبيين الابرياء في كاسينغا في الشهر التالي في ايار /مايو ، ثم قيامها عقب ذلك في حزيران /يونيه باعداد المسح لعقد انتخابات داخلية استنزائية لا جدوى منها ، تلتها حجج عابثة لا نهاية لها حول حجم فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال ، ومراقبة قوات المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في انغولا وزامبيا ، ثم التماذى في التشكيك في حيده الامم المتحدة ومسؤولها الادارى الاول ، والاصرار على اعتماد مبادئ دستورية تتناقض مع الخطة ؟

ثم يقال لنا الان انه علينا ، حرصا على المضي شوطا اخر في استرضاء جنوب افريقيا ،
ان نقبل ربط مستقبل ناميبيا بمصير القوات الكومية في انغولا . اين ينتهي ذلك ؟
ان مجلس الامن مطالب برفض اقحام موضوع الربط في خطة الأمم المتحدة
لناميبيا . ان الامين العام يقول :

" اننا لم نكن قط اقرب مما نحن عليه الان من بلوغ الصورة النهائية
لطرائق تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) " . (S/15943 ، الفقرة ٢٤)
ونحن نوافق على ذلك ، فالخطة جاهزة للتنفيذ منذ ١٩٨٢ .

ان المحاولة الرامية الى ابقاء مستقبل ناميبيا رهينة بسيل مستمر من الاعذار والبهلوانيات والالتواءات والتفقيقات وتشويه الحقائق . ان هذه المحاولة لابد ايضا - ولدينا سرر لأن نتوقع ذلك - أن تواجه زملاءنا في فريق الاتصال الغربي بلحظة الحقيقة المفزعة جدا - ان لم تكن لحظة تعيدهم الى رشد هم . وطوال السنوات الخمس الطويلة التي انقضت على وجود خطة الام المتحدة - التي بدأ أصلا بوصفها خطة غربية - لم نتوقف أبدا عن تذكير الدول الغربية بان في تناولها فرصة ذهبية لان تضطلع بدور هادف بناء في عملية انهاء استعمار ناميبيا . واليوم ، لا يسعنا ، وأجزم بذلك ، الا ان نتوقع منها ان ترقب بهلع ضياع هذه الفرصة الذهبية في الغسق .

الرئيس : أشكر ممثل بوتسوانا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ وأدعوه الى شغل المقعد المخصص له الى جانب قاعة المجلس .
المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل الكويت وأدعوه الآن الى الجلوس الى طاولة المجلس .
أعطي الكلمة لممثل الكويت .

السيد ابوالحسن (الكويت) : سيدي الرئيس ، انه لمن دواعي سرور واعتزاز وفد دولة الكويت أن يراكم تتراسون مجلس الأمن لهذا الشهر ، ممثلين بلدكم الأردن الشقيق والعالم العربي في هذا المنصب الرفيع . واننا لواثقون بانه بالحكمة والمقدرة العالية وهما من سماتكم البارزة ستقودون أعمال المجلس لهذا الشهر الى النجاح الذي ننشده جميعا . كما أقدم الشكر والتقدير لسلفكم السفير نويل سنيكير للطريقة الحكيمة التي أدار بها أعمال المجلس خلال الشهر الماضي .

قد يبدو للمراقب ، ومن أول وهلة ، انه لم يمض بعد وقت طويل منذ آخر انعقاد لمجلس الأمن لبحث قضية ناميبيا ، الذي أصدر المجلس بعده قراره رقم ٣٢٥ (١٩٨٣) لكن الموضوع في اعتقادنا لا يتعلق بالوقت طال أم قصر ، انما يتعلق بقضية بدأ تقادم الوقت عليها ، وهي دون حل ، تعكس آثارا سلبية جدا على تطوراتها ، وتفسح المجال لتدخل فيها عناصر جديدة لا تمت الى طبيعتها ، ولا الى اطارها الحقيقي بصلة ؛ عناصر تستمد جذورها من تزايد حدة الصراع بين القوتين الأعظم ، والاقتراب بدرجة كبيرة الى حالة الحرب الباردة .

لكننا نعتقد ان قضية ناميبيا كانت وستبقى قضية احتلال غير مشروع لاقليم تقع ادارته تحت سيولة الأمم المتحدة . وان هذا الاحتلال الذي تقوم به جنوب افريقيا ، انما يعتبر خرقا لمبادئ القانون الدولي ، وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ، وتحديا سافرا للارادة الدولية . كما ان قضية ناميبيا كانت وستبقى قضية امعان نظام عنصري في اتباع سياسة القمع والارهاب ضد السكان الأصليين ، أصحاب الأرض والسلطة الحقيقيين ، وقضية عدوان على الدول الافريقية المجاورة ، الأمر الذي يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين .

من هذا المنطلق فقط يجب أن تعالج تلك المشكلة ، وعلى هذا الموضوع فقط يجب أن تتركز الجهود . وانه من الانصاف أن نعترف بأن مجلسكم الموقر والغالبية العظمى لدول العالم تتجه الى نفس التشخيص ، لكن من الأمور التي تبعث على خيبة الأمل ، وتدعو الى القلق الشديد ، انه رغم وضوح الرؤية فان المجلس عاجز عن أن يترجم قراراته الى خطوات عمل تنفيذية ، وذلك بسبب ان قوى مؤثرة وفعالة في مقدرة المجلس التنفيذية تصرّ على ادخال عناصر خارجية عن صلب المشكلة لتجعل معالجتها شرطا لحل المشكلة الناميبية .

لقد كان الأمين العام للأمم المتحدة واضحا وموفقا في تشخيصه الجيد للحالة التي نعالجها ؛ هذا التشخيص الذي ورد في تقريره المنشور في الوثيقة رقم S/15/943 الذي وضعه تنفيذيا لقرار مجلسكم رقم ٥٣٢ (١٩٨٣) وبعد زيارته للأطراف المعنية بالمشكلة ، حيث يقول في الفقرة ٢٥ من التقرير :

" ان موقف جنوب افريقيا فيما يتعلق بمسألة انسحاب القوات الكويتية من أنغولا كشرط أساسي لتنفيذ القرار رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) لا يزال يجعل الشروع في تنفيذ خطة الأمم المتحدة أمرا مستحيلا " .

ويضيف الأمين العام في مكان آخر من تقريره بأنه أوضح مرارا أنه لا يقبل ما يسمى بالربط .

ان الكويت ترى انه آن الأوان لمواجهة هذه الحقيقة والتركيز عليها ، فليس من العدل وليس من الانصاف اقام عنصر خارجي جديد ناتج عن تزايد حدة الصراع بين القوى الكبرى على هذه القضية . اننا نعتقد ان هذا الربط غير القانوني الذي تتبناه الولايات المتحدة في المقام الأول ، والذي تتخذه حكومة جنوب افريقيا ذريعة لاستمرار احتلالها لناميبيا وامتصاصها لخياراتها ، انما يراد منه في الحقيقة خدمة المصالح الاستراتيجية الأمريكية في المدى الطويل . ان على الولايات المتحدة أن تعي بأن اقام هذا العنصر في معادلاتها الاستراتيجية ليتنافى مع المسؤولية التي أخذتها هذه الدولة على عاتقها بالتعاون مع الدول الغربية لتسوية المشكلة حسب قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ان ثمن تلك الاستراتيجية فادح جدا ، يدفعه شعب ناميبيا حيث يتعرض لسياسات الاضطهاد العنصري واجرايات القمع اللا انسانية ويحرم من أبسط حقوق الانسان ، ويدفع كل ذلك نتيجة للتنافس بين القوى العظمى على مناطق النفوذ ، وكأن أقدار الشعوب لا قيمة لها في حسابات تلك الدول .

ان وفد بلادي يعتقد أن ربط استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الكهية من أنغولا يتعارض مع روح ونص قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ان هذا الربط يشكل في اعتقادنا تدخلا في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة ، دولة اختارت بمحض ارادتها الوسيلة التي تدعم بها سلامة أراضيها من اعتداءات جنوب افريقيا المتكررة ضدها . لذلك ، فانه من الضروري في هذه المرحلة الحاسمة التي تمر بها مسألة ناميبيا أن نجد تأكيداً بقوة على المسؤولية الكاملة للأمم المتحدة في عملية حصول ناميبيا على استقلالها . ونظرا لاضطلال مجلس الأمن بمسؤوليته الأدبية في تنفيذ قراراته ، ولكونه الهيئة المسؤولة عن الحفاظ على السلام والأمن الدوليين ، عليه أن يفي بالتزاماته وأن يتخذ الاجراءات اللازمة في اطار الفصل السابع من الميثاق . اننا نعتقد بأن نظام بريتوريا العنصري لن يمنح الاستقلال والعدالة للشعب الناميبي ولن يمثل للشرعية الدولية الا مجبرا من جانب الارادة الدولية صاحبة الحق الشرعي ، ولن يتأتى هذا الا جبارا عن طريق فرض عقوبات صارمة ضد هذا النظام .

ان الكويت ترى ان مجلسكم مدعو في اجتماعه هذا لأن يتقدم خطوة الى الأمام فسي
طريق تنفيذ قراراته السابقة ، وذلك بتحديد اطار زمني معقول لتنفيذ قرار مجلس الأمن
٤٣٥ (١٩٧٨) ، وأن تتكاتف الجهود لاحترام ذلك الاطار الزمني ، ويشجعنا على ذلك
الأمين العام للأمم المتحدة الذي أبلغنا في تقريره الأخير بما يلي :

" بيد أنه ليس هناك من يدرك أكثر مني اننا لا نستطيع أن نزعج اننا قد
أحرزنا تقدما حقيقيا الى أن يحدد بالفعل تاريخ لبدء تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ،
والى أن يبدأ نفاذ وقف اطلاق النار . وليس لدى شك في أنه ستحدث نتائج مفاجئة
أخرى اذا لم نصل الى هذه المرحلة بسرعة " . (S/15943 ، الفقرة ٢٨)

ان الكويت تنتهز هذه الفرصة لتؤكد من جديد تأييدها التام لمنظمة سوابو ، الممثل
الشعبي والوحيد لشعب ناميبيا في نضالها العادل والمشروع لتحقيق الاستقلال ، وتؤكد
دول المواجهة في موقفها من المشكلة وتدين كافة صور العدوان عليها من جانب النظام
العنصري في بورتوريكا . وتدعو مجلس الأمن الى أن يواجه تحدى جهوده في سبيل تحقيق
المبادئ والأهداف التي وضعها المجتمع الدولي .

الرئيس : أشكر ممثل الكويت على الكلمات الرقيقة التي وجهها الى .
المتكلم التالي هو ممثل سرى لانكا ، وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس
والارلا ببيان .

السيد فونسيكا (سرى لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لسي
في مستهل كلمتي أن أشكركم ، سيدى ، وأن أشكر من خلالكم أعضاء مجلس الأمن لاتاحة هذه
الفرصة أمامي لأخاطب المجلس بشأن مسألة ناميبيا . ان سرى لانكا تعرب عن تهانيمها
المخلصة ونواياها الطيبة لكم ، سيدى الرئيس ، بمناسبة توليكم رئاسة المجلس ، ونتوجه
بالشكر الى السفير نهل ستكثير ممثل غيانا لقيادته لمجلس الأمن في شهر أيلول /سبتمبر .
اننا نجتمع بنا على مبادرة مجموعة البلدان الافريقية ومجموعة بلدان عدم الانحياز .
ولذلك يجدر بنا أن نذكر أنفسنا بأن هذه المناقشة ليست مناسبة عارضة . لم يكن في نية

البلدان الداعية الى اجراء هذه المناقشة أن تجرى لمجرد المناقشة أو أن تطول بغير داع .
وانني لهذا سأتوخى الاجاز .

ان زيارة الأمين العام للجنوب الافريقي استجابة للقرار ٥٣٢ الصادر في ٣١ أيار/ مايو ١٩٨٣ ، كانت حدثا هاما ومناسبة للأمم المتحدة لتؤكد عن طريق أعلى مسؤول فيها الحالة الحقيقية فيما يتصل بمسألة ناميبيا . ونحن نشعر بامتنان كبير للأمين العام لتقريره الممتاز الوارد في الوثيقة S/15943 بتاريخ ٢٩ آب/ أغسطس ١٩٨٣ . بل بلغ الأمر ان اضطر مثل حكومة جنوب افريقيا نفسه الى أن يسلم بأن التقرير يمثل الموقف الصحيح فيما يتصل بحالة التقدم نحو الاستقلال الناميبي . واذا كان التقرير في تحليله النهائي يعيل السو التشاؤم ، فانه كذلك يتسم بالواقعية التي لن تتيح لنا في المناقشة الراهنة أن نقيم الحالة فعسب ، بل ستتيج لنا أيضا أن نتعرف دون أية أوهام على ما يعوق التحرك صوب استقلال ناميبيا .

ان القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذى اصدره هذا المجلس كان عرضا غير عادى للوحدة فيما يختص بقضية رئيسية . فقد وعد بالكثير لأن جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وافقوا على خطة الاستقلال التي وضع القرار خطوطها العريضة . وان المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، وحركة التحرير الوطني لناميبيا ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، ولسدان عدم الانحياز - وفي حقيقة الأمر المجتمع الدولي بأسره - قبلت ، مرة واحدة على الأقل ، حسن نية جنوب افريقيا عندما أعربت عن موافقتها على تنفيذه . وان العديد من البدايات الخادعة والمناورات والتسويات المتعمدة التي تعرضت لها خطة الاستقلال معروفة لنا تماما ؛ وقصدت في هذه المناقشة أيضا .

لقد أفاد الأمين العام في تقريره ان مشاوراته المطولة المكثفة تخفضت ، فيما يتعلق بفريق الأمم المتحدة للمساعدة في الفترة الانتقالية ، عن حسم " كل المسائل المعلقة تقريبا " . (S/15943 ، الفقرة ٢٤) ثم يصل الى نتيجة مؤداها :

" اننا لم نكن قط أقرب مما نحن عليه الآن من بلوغ النهاية في مجال طرائق

تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) " . (المرجع نفسه)

ومن المدهش حقا ان مثل جنوب افريقيا قد ذكر نفس الشيء مساء يوم الخميس الماضي . ومبين الواضح أن ما يعوق استقلال ناميبيا هو شيء يخرج تماما عن نطاق القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ان لم يكن غير ذى صلة به البتة ، وهو القرار الذى أسند اليه المجتمع الدولي بأسره ، بما فسي ذلك جنوب افريقيا ، استقلال ناميبيا .

ان جنوب افريقيا تتحدث عن ضمان انسحاب القوات الكوبية من أنغولا باعتباره شرطا مسبقا لا بد من تحقيقه قبل أن تعطي خطة الاستقلال فرصة حقيقية للنجاح . وقد ذكر ممثل جنوب افريقيا في الأسبوع الماضي - في ٢٠ تشرين الاول / اكتوبر - ان :

" موقف حكومة جنوب افريقيا بشأن مسألة الانسحاب الكوبي مقبول لدى المجتمع

الدولي ويحظى بتأييده " . (S/2481 ، ص ٦٧)

وربما يحق لنا أن نتساءل : ما الذى يرد في ذهن جنوب افريقيا حين تتحدث عن التأييد داخل المجتمع الدولي . ان القوات الكوبية كانت موجودة في أنغولا قبل اتخاذ القرار

٤٣٥ (١٩٧٨) بوقت طويل . وان مسألة هذه القوات لم تظهر في المفاوضات التي أدت الى ذلك القرار . ويصعب علينا ألا نشك في حسن نية حكومة جنوب افريقيا حين نجد المرة تلو الأخرى انه كلما كانت مسألة ناميبيا وشيكة الحل تجد حكومة جنوب افريقيا دوما عذرا جديدا لتوكل تعاونها .

كما شككت جنوب افريقيا في حيده الأمم المتحدة وقدرتها على الاشراف على مسيرة ناميبيا صوب الاستقلال . والآن نجد أن شكوى جنوب افريقيا تقتصر على ان بعض هيئات الأمم المتحدة منحازة الى سوابو . ان جنوب افريقيا هي التي حنثت بوعودها وليس بوسع الأمم المتحدة أن تفعل أكثر من تهيئة الظروف التي يتم بمقتضاها تنفيذ حق تقرير المصير باعتباره شرطا سبقا للاستقلال . وان الادعاء بأن الأمم المتحدة منحازة هو اهانة لجميع أعضائها وللموظفين الدوليين المستقلين في أمانتها . ولا تستطيع الأمم المتحدة حقا أن تميل الى جانب جنوب افريقيا ، وهذا هو ما يبدوا ان جنوب افريقيا تريده .

ان رسالة المجلس الى جنوب افريقيا يجب أن تكون واضحة وقاطعة فتبين أن الربط بين وجود القوات الكوبية في أنغولا وتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لا يمكن أن يشترط الآن . فالقرار ذاك كاف بحد ذاته ، والأحكام الواردة فيه هي كل ما هو مطلوب لممارسة الشعب الناميبي لحقه في تقرير المصير وتهيئة الظروف الملائمة لمثل هذه الممارسة والتسهيلات الادارية للانتخابات والاستقلال النهائي للشعب الناميبي .

اذا ما وفيت بوعدي لهذا المجلس بأن اتوخى الاجاز ، فان ذلك لا يعني التقليل بأي حال من التزام سري لانكا تجاه الشعب الناميبي بقيادة سوابو . أود أن أكرر من جديد تضامن سري لانكا مع نضال الشعب الناميبي من أجل اقامة ناميبيا الحرة الموحدة المستقلة اننا نناشد تلك الدول التي تلك من التأثير على جنوب افريقيا ما يفوق ما نملك ، أن تضغط عليها لكي لا تكتفي بالاصغاء الى صوت المجتمع الدولي ، بل أيضا الى صوت العقل فتسمح بالتطبيق الكامل للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) دون تأخير ودون فرض أية شروط سابقة وعقبات دخيلة .

الرئيس : أشكر ممثل سرى لانكا على الكلمة الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيدة كيركباتريك (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : هل لي ، سيدى الرئيس ، أن أبدا بياننا الأول هذا لهذا الشهر بتهنئتك على تبوءكم رئاسة المجلس والاعراب عن ثقة حكومتى بسداد رأيكم وموضوعيتكم وتجردكم - وكلها أمور تجلت وستتجلى في ادارتكم لأعمال هذا المجلس . وأود أيضا أن أعرب عن موافقتنا وعن امتناننا لممثلي غيانا على قيامهم بإدارة أعمال المجلس في الشهر الماضي ببسر وطريقة ممتازة .

ان أحداث بيروت المفجعة التي وقعت البارحة تشهد على المنعطف الخطير الذى يمكن أن تصل اليه القضايا الدولية اذا ظلت متأزمة دون حل .
ولسوء الحظ ان شعوب الجنوب الافريقي ليست غريبة عن هذه المشاهد المحزنة - بل ، المفجعة . ويترتب علينا ، بصفتنا أعضاء في هذه الهيئة الموقرة ، أن نواجه مشاكل عالما بطريقة تنم عن المسؤولية والواقعية ودقة التوقيت . وليس هذا سهلا لأن هناك عوامل عديدة تعمل ضد كل من يضطلع بمهمة صانع السلم .

ومن المؤكد أن أعضاء المجلس وقادة دول المواجهة ، ومجموعة الاتصال قد بذلوا جهودا كبيرة في التماس طريقة تحقق الاستقلال السلمي في ناميبيا . وقد اقترنا كثيرا من هدفنا ، ولكننا لم ننجح في بلوغه بعد . وفي هذه الأثناء يتزايد شعورنا بالاحباط وتتزايد الدعوة الى تحقيق حل يعتمد على العنف . وفي مثل هذه الأوقات أعتقد أن من المهم أن نقيم بصورة واضحة المهارات الدبلوماسية والسياسية لقادتنا السياسيين . ومن مسؤوليتنا أن نساعد شعوب العالم على تقييم الشوط الذي قطعناه ، لتجدد التزامهم بالتسوية العاجلة والسلمية لهذه المشكلة المضطربة والهامة ، ولكيلا تتخلى بسبب اليأس عن الاتفاقات التي تم التوصل اليها بعد بذل جهود مضيئة .

ولهذه الأسباب ترحب الولايات المتحدة بوجه خاص بهذه الفرصة ، فرصة ممارسة مجلس الأمن مرة أخرى لمسؤوليته عن ناميبيا واستعراض التطورات خلال المفاوضات الدائرة بموجب قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) منذ أن عقد المجلس مناقشته الأخيرة في أيار / مايو . وفي تلك المناسبة تمكن المجلس من أن يستمع مباشرة الى بيانات أطراف التفاوض الرئيسية فيما يتعلق بالتقدم المحرز وأن يعالج ما تبقى من الأمور التي ينبغي معالجتها لتحقيق تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتسوية . وعلى هذا الأساس تمكن المجلس من العمل بالاجماع عن طريق اتخاذ قرار مجلس الأمن ٥٣٢ (١٩٨٣) الذي طلب فيه من الأمين العام أن يبذل مساعيه الحميدة في التشاور مع الأطراف بهدف تحديد أساس للتحرك صوب استقلال ناميبيا الحق . وقد رحبت حكومتي بنهج الأمين العام البناء ، والمخلص ، والماهر ، في الاضطلاع بولايته بموجب قرار مجلس الأمن ٥٣٢ (١٩٨٣) . وأود مرة أخرى أن أعرب عن عميق تقدير الولايات المتحدة لما أبداه الأمين العام وموظفوه من تفان وموضوعية ، طبعاً بطابعهم التزامهم بعطية التسوية في ناميبيا وحظيا - على نحو ذي مغزى - بثقة جميع أطراف النزاع .

ان انجازات الأمين العام جديدة بالملاحظة . وأن حكومتي ترحب باهتمامه وباستمرار مشاركته في الجهود الرامية الى تحقيق هدفنا المشترك . لقد وصف الأمين العام في تقريره

المقدم الى مجلس الأمن والمؤرخ في ٢٩ آب / اغسطس ١٩٨٣ بصورة مفصلة المناقشات التي اجراها في جنوب افريقيا ، وناميبيا وانغولا ، وشدد على الانجازات الهامة التي تحققت في رحلته وعلى العقبة التي ما زالت تعترض سبيل التسوية . وتعلق الولايات المتحدة أقصى درجات الأهمية على نتائج مناقشات الأمين العام مع حكومة جنوب افريقيا . وقد تم أثناء تلك المحادثات احراز تقدم حقيقي بشأن مسائل كانت معلقة حتى ذلك الحين ، ومن أهمها جميع المسائل المتصلة بفريق الأمم المتحدة للمساعدة في الانتقال مما اتصل مباشرة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . كما أكدت حكومة جنوب افريقيا التزامها بأن تبين في وقت مبكر ، قبل التنفيذ ، اختيارها لنظام انتخابي . ونعتبر هذا احراز تقدم هام الى الأمام . كما أن حكومة جنوب افريقيا قد ذكرت بصورة لا لبس فيها انه لم يعد لديها أي شك أو تحفظات بالنسبة لتجريد الأمم المتحدة في عملية التسوية . ان هذه منجزات هامة ساهمت بقسط هام في تهيئة مناخ يفضي الى تحقيق تسوية سلمية لنزاع ناميبيا .

وبالمثل ، ترحب حكومتي بما أورده الأمين العام من أن السيد نجوما رئيس سوابو قد أكد من جديد في اجتماعه مع الأمين العام في لواندا أن منظمته على استعداد لتوقيع وقف إطلاق النار والخطي قدما لتنفيذه على أساس الاتفاقات التي تم التوصل اليها . ومع أن مبادرة الأمين العام في الجنوب افريقي ساعدت على تقدم المفاوضات شوطا كبيرا ، أوضح أيضا تقريره الى مجلس الأمن انه تبقى مسألة واحدة تعترض تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وهي موقف جنوب افريقيا بشأن انسحاب القوات الكوبية من انغولا . وهذا يركز الضوء على الاحباط الذي ينتشر بصورة واسعة في افريقيا والذي تشتد وطأته بين دول خط المواجهة التي تعمل بجهد ولفترة طويلة على انهاء عطية ناميبيا . وكون مسألة ما خارج نطاق قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) تعرقل هدفنا المشترك لأمر يبعث على الاحباط بصورة واضحة . وتشارك الولايات المتحدة وشركاؤها في مجموعة الاتصال هذا الشعور بالاحباط . بيد أن حكومتي ما زالت على اقتناع راسخ بأن هذه العقبة يمكن أن تذلل وينبغي أن تذلل ، وانه يمكن تحقيق هذا بالمثابرة وحسن النية . ان الولايات المتحدة ما زالت ملتزمة التزاما راسخا بهدف تحقيق الاستقلال في ناميبيا بموجب القرار ٤٣٥ (١٩٧٨)

ان تعلقنا بالحرية ، المتجلي في سياساتنا الخارجية والداخلية منذ كفاحنا من أجل الاستقلال قبل أكثر من قرنين ، لا يتيح لنا انتهاج سبيل آخر . ان اهتمامنا المستمر بهذه المفاوضات ينصب على انتهاج سبيل واقعي وعلمي تجاه هذا الهدف . وعطينا أن نعترف انه لن يتأتى التنفيذ العملي للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الا بمعالجة الشواغل الأساسية لجميع الأطراف . ولتحقيق ذلك الغرض كرسنا طاقتنا للسعي الى تحقيق حل يقوم على المعاملة بالمثل ، مع الاحترام المتبادل التام لأن وسيادة جميع الأطراف ، بوصف استقلال ناميبيا النتيجة الوحيدة المقبولة . وسنظل مشتركين في هذا الجهد مادام يبدو أن هناك فرصة للحل السلي .

ان مشكلة العنف عبر الحدود في الجنوب الافريقي تبعث على عميق القلق لدينا جميعا . واننا نعمل من أجل التسوية السلمية للخلافات في المنطقة وقد حثنا ومارلنا نحث على التحلي بضبط النفس العسكري . ولا نعتقد بوجود حلول عسكرية للنزاعات المعيقة بدول هذه المنطقة المضطربة . ان سياساتنا تركز على الاعتقاد بأن الحلول التفاوضية ممكنة وضرورية على السواء . وكما قلنا في الماضي ، لا يمكن التغاضي عن العنف عبر الحدود ، سواء اتخذ شكل قبلة تضعها منظمات توجد مقارها في الخارج في ساحة مكتظة فسي بريتوريا ، أو شكل انتهاك قوات جنوب افريقيا المستمر للسلامة الاقليمية لانغولا .

لقد أعرب العديد من المتكلمين في هذه المناقشة عن قلقهم ازاء حجم الوقت الذي استغرقه التحرك بالمفاوضات الى الموضع الذي بلغته ، والحقيقة أن السائل المعقدة المتصلة مباشرة بخطة الأمم المتحدة تقتضي اجراء تفاوض دقيق للغاية . وتحقيق نتائج رحلة الأمين العام يوجد اتفاق كامل اليوم بشأن أساس تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . كما أنه من الواضح بالمثل انه لا يمكن حسم قضية ناميبيا بصورة نهائية دون تعاون الأطراف المعنية مباشرة .

لقد أوضح للمجلس موقف حكومتي بشأن هذه المفاوضات أثناء مناقشة أيار/مايو . وقد تم احراز تقدم منذ ذلك الحين . وفي الوقت ذاته ، وكما يوضح تقرير الأمين العام ، لم يتغير موقفنا الأساسي ، وسأطرح هذا الموقف من جديد اليوم .

(السيدة كيركباتريـك،
الولايات المتحدة)

ان الولايات المتحدة لا تلتزم أية فوائد خاصة او مواقع لنفسها في المفاوضات ولا ترغب فيها . ولا نعتزم ، كما أنه ليس بإمكاننا ، أن نفرض آراءنا أو رغباتنا على الأطراف التي يمس الأمر مصالحها وتطلعاتها مباشرة . ونحن نحترم تماما حقيقة أن القرارات السياسية الضرورية للمضي في تنفيذ خطة الأمم المتحدة قرارات سيادية لا يمكن اتخاذها إلا من جانب الحكومات المعنية مباشرة .

ونعترف أيضا بأن أولئك الذين يتعين عليهم ان يتخذوا هذه القرارات يودون ان يتأكدوا بأنفسهم من أن أمنهم ومصالحهم سوف تحظى بالحماية والاحترام . ان هدفنا الوحيد كان مساعدة الأطراف في تذليل الصعوبات التي حالت حتى الآن دون تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وتحقيق استقلال ناميبيا الذي تستحقه منذ امد طويل .

مع أن استقلال ناميبيا لم يصبح بعد في متناول أيدينا ، فهو على الاقل على مرمى البصر ، مما يضاعف شعورنا بنفاذ الصبر ويضاعف التزامنا . ان الولايات المتحدة مقتنعة بأن الرغبة في التسوية متوفرة بقدر كاف لدى جميع الاطراف ، وهي تعتمد الى حد كبير على الاعتراف بأن البديل الوشيك الخطر يمثل في تصعيد اعمال العنف المدمرة . ان مستقبل شعب ناميبيا ، الذي تضطلع الأمم المتحدة وهذا المجلس بمسؤولية خاصة تجاهه ، يعتمد على عملنا سويا للمحافظة على استمرار عملية التفاوض . ان الولايات المتحدة لا تزال تقف على أهبة الاستعداد للعمل بصورة وثيقة مع أعضاء المجلس الآخرين والأطراف الأخرى للتعجيل باليوم الذي تحتل فيه ناميبيا المستقلة مقعدها بيننا باعتبارها دولة ذات سيادة . والى ان يأتي ذلك اليوم ، على كل منا ان يفكر في أفضل الطرق التي يمكننا بها أن نساهم في ذلك الانجاز .

الرئيس : اشكر ممثلة الولايات المتحدة الامريكية على الكلمات الرقيقة

التي وجهتها اليّ .

المتكلم التالي هو ممثل زامبيا . وادعوه الى أن يشغل مكانا على طاولة المجلس

وان يلقي ببيان .

السيد لوساكا (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد

الرئيس ، عندما تحدثت الى هذا المجلس يوم الخميس الماضي ، نقلت اليك تهانني مجلس الأمم المتحدة لناميبيا لتوليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر . ويسعدني الآن أن أنقل اليكم تهانني وفد زامبيا . نحن نشعر بالسعادة اذ نراكم تتراأسون هذا المجلس لأنكم تمثلون الاردن ، ذلك البلد الذي يؤيد بقوة قضية شعب ناميبيا .

وأود ايضا بالنيابة عن وفد زامبيا ان أشيد بسلفكم سعادة السفير نويل سينكلير ، ممثل غيانا الذي ترأس باقتدار اعمال المجلس في الشهر الماضي .

ان وفدي ممثني لمجلس الامن للسماح لنا بالمشاركة في هذا الاجتماع الهام بشأن ناميبيا . ونحن نفعل ذلك على اثر البيانات الهامة التي ألقاها المتكلمون البارزون من الدول الافريقية وغيرهم من بلدان عدم الانحياز . وهؤلاء الذين تكلموا قبلي ، بما فيهم وزير خارجية اثيوبيا الموقر وأمين الشؤون الخارجية للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا ، قد تناولوا بكفاءة القضية التي ننظر فيها وأشاروا الى ما يطلبه المجتمع الدولي ، بصفة عامة ، وشعب ناميبيا ، بصفة خاصة ، من هذه المناقشة . ولا أريد أن اكرر بالتفصيل ما أوفوه حقه بالفعل .

ان نقطة البدء في هذه المناقشة هي تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة S/15943 الصادرة في ٢٩ آب/اغسطس ١٩٨٣ ، والتي قدمت الى مجلس الأمن بمقتضى الفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ٥٣٢ (١٩٨٣) . وان القرار ٥٣٢ (١٩٨٣) للمجلس كان محاولة أخرى للاسراع باستقلال ناميبيا عن طريق تنفيذ خطة الأمم المتحدة وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ان قلق المجتمع الدولي ازاء تأخر تنفيذ القرار قد تاكد بقوة في اجتماع مجلس الأمن الذي عقد في أيار/مايو الماضي والذي تمخض عن اعتماد القرار ٥٣٢ (١٩٨٣) . والتفويض الذي أعطاه هذا المجلس للأمين العام في القرار ٥٣٢ (١٩٨٣) كان استجابة لهذا القلق الدولي .

نحن نلاحظ من تقرير الأمين العام بشأن زيارته لجنوب افريقيا وناميبيا وانغولا أن جميع القضايا المتعلقة ذات الصلة بقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) قد تم حلها بالفعل . وهذا البيان من جانب الأمين العام أكده ممثل جنوب افريقيا في بيانه الذي القاه في ٢٠ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٣ أمام هذا المجلس . ففي الفقرة ٦ من هذا البيان ذكر ممثل جنوب افريقيا بوضوح ان حكومته وافقت على اجراء مناقشات مع الأمين العام بهدف محاولة ايجاد حلول :

" للقضايا التي لا تزال معلقة ومعالجتها في اطار قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وهي اختيار النظام الانتخابي وبعض المشكلات المتعلقة بتشكيل فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال " . (S/PV.2481 ص ٦٦)

وقد أكد ممثل جنوب افريقيا ، وهو يشير الى تقرير الأمين العام ما يلي :

" ان هذين الموضوعين قد تمت الآن تسويتهم في نظر جنوب افريقيا " . (المرجع نفسه)

وأضاف ان عددا معينا من المسائل المتعلقة بشأن الاتفاق على مركز فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال قد تم حلها .

ومما له دلالة أن ممثل جنوب افريقيا أوضح في بيانه ان القضايا المتعلقة ، وبكلماته :

" في اطار قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) " . (المرجع نفسه)

كانت تتمثل في اختيار النظام الانتخابي وبعض المشكلات المتعلقة بتشكيل فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال . ومما له نفس الدلالة ونرحب به ، تأكيد جنوب افريقيا على أن هذه القضايا قد تم حلها .

لقد قال ممثل جنوب افريقيا أيضا ان حكومته بقيت ملتزمة بقوة بالسعي من اجل تسوية سلمية لمسألة ناميبيا على اساس قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨)

" في اطار نقاط التفاهم التي توصلنا اليها مع الولايات المتحدة وفريق الاتصال الغربي " . (المرجع نفسه)

وأضاف أن حكومته دعما لهذا الالتزام قد وافقت على اجراء مناقشات مع الأمين العام .

ولا نعرف ما هي " التفاهات " التي أشار إليها مثل جنوب افريقيا . وسهما كانت هذه التفاهات فان كونها خارج اطار القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لا يمكن أن تكون ملزمة للامم المتحدة . وعلى أية حال ، ان ما يبعث على الارتياح هو أن زيارة الأمين العام لجنوب افريقيا قد تمخضت عن حل لهذه الأمور في اطار القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) وكانت تتعلق بتنفيذ خطة الامم المتحدة من أجل استقلال ناميبيا . وفي الواقع هذا هو موضع اهتمامنا ، وعلينا أن نتناول فقط المسائل الداخلة في نطاق قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) المؤدية الى احراز شعب ناميبيا لاستقلاله الذي تأخر لفترة طويلة .

واننا ان نأخذ في الاعتبار التقدم المسجل في تقرير الأمين العام ، والذي أكدته جنوب افريقيا في بيان مثلها في مجلس الأمن ، بشأن المسائل المتعلقة لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، من المنطقي أن نعد الآن لبدء خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا . وقبل البدء في الخطة ، من المنطقي أن يطلب الى جنوب افريقيا أن توضح دون ابطاء اختيارها للنظام الانتخابي الذي سيبدأ في ناميبيا . ان موقف سوابو بشأن مسألة النظام الانتخابي معروف تماما . وقد أبدت درجة كبيرة من المرونة في هذا الصدد لصالح التنفيذ العاجل لخطة الامم المتحدة .

ومن جهة أخرى ، بقي موقف جنوب افريقيا بشأن هذه المسألة طي الكتمان . وبما أنه من الضروري معرفة النظام الانتخابي قبل قيام المجلس باتخاذ قرار يمكن من وضع فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال في ناميبيا ، لابد الآن من الكشف عن الخيار السري لجنوب افريقيا . ومن المنصف أن يحاط شعب ناميبيا جميعه علما باختيار جنوب افريقيا للنظام الانتخابي وأن تحاط الامم المتحدة علما بذلك أيضا . ولا ينبغي لجنوب افريقيا بعد الآن أن تبقي المجتمع الدولي يخمن نواياها بشأن هذه المسألة . ولا بد من الكشف عن ذلك السرد دون ابطاء .

وهذا يفضي بي الى مسألة تبعث على القلق ، وهي الربط بين استقلال ناميبيا وانسحاب القوات الكوبية من انغولا الذي تصر عليه جنوب افريقيا . فبينما تقول جنوب افريقيا

من جهة ان القضايا الداخلة في اطار قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، قد حلت ،
تصر من جهة اخرى على :

" انه لن يكون ممكنا تطبيق أية خطة للتسوية ما لم يتم التوصل الى اتفاق
واضح حول انسحاب القوات الكوبية . " (المرجع نفسه ، ص ٦٧) .
وتقول لنا جنوب افريقيا انها " ملتزمة التزاما لا رجعة فيه بهذه المسألة " وان موقفها بشأن
انسحاب القوات الكوبية " مقبول لدى المجتمع الدولي ويحظى بتأييده " (المرجع نفسه) .
ان موقف جنوب افريقيا هذا يناقض نفسه . وهو دليل واضح على عقيدة نظام جنوب
افريقيا . وكما أكد وزير خارجية بلادي ، السيد غوما ، في بيانه ابان المناقشة العامة أمام
الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة ، فان الربط المزعوم الذي تصر عليه جنوب افريقيا أمر
غير منطقي وغير معقول وغير متصل بالحالة .

لذلك فانه من المنطقي أن تجد زامبيا أن موقف جنوب افريقيا غير مقبول تماما .
وعلاوة على ذلك ، فان الزعم القائل بأن موقف جنوب افريقيا يحظى بتأييد المجتمع الدولي هو
أمر يبعث على السخرية . ومن المعروف ان الغالبية الساحقة من بلدان وشعوب العالم قد
رفضت قضية الربط باحتقار . ولا نعرف سوى بلد واحد شاطر نظام جنوب افريقيا العنصري
هذا الربط . وعلى ما يبدو ان نظام جنوب افريقيا لديه مفهوم مشوه لمصطلح " المجتمع
الدولي " ، وواضح أنه يعرفه في اطار علاقاته مع حكومة الولايات المتحدة .

ان التأكيد المستمر على الربط بين استقلال ناميبيا وانسحاب القوات الكوبية — من
انغولا يشير في الواقع تساؤلات خطيرة تتعلق بوفاء جنوب افريقيا بالتزامها الصوري بتنفيذ
قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وقد يتضح ان الربط هو رفض ماكر من جانب جنوب
افريقيا لالتزامها المعلن بتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وترى زامبيا ان الاصرار على الربط أو التوازي يمثل تدخلا سافرا في الشؤون الداخلية
لأنغولا . ومن السخرية حقا أن هذا الربط الذي لم يرد في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) يجري
اقامه الآن لعاقة التقدم نحو استقلال ناميبيا . وكما هو معروف ، فان مسألة الربط لم تكن
من بنات أفكار جنوب افريقيا : بل ان عضو من فريق الاتصال الغربي ، كان صاحب المبادرة

لخطة استقلال ناميبيا التي صدر بها قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، هو الذي ابتكر قضية الربط التي يتمثل أثرها في الحيلولة دون تنفيذ خطة الامم المتحدة ، وبذلك يعيق استقلال ناميبيا . لقد عمل عضو في فريق الاتصال ، عن طريق التواطؤ الفعال مع جنوب افريقيا بشأن مسألة الربط على اعاقة تنفيذ خطة الامم المتحدة ، بينما ساعد ذلك العضو في وضع الخطة .

ان موقف الولايات المتحدة بشأن مسألة الربط يبعث على القلق ، وهذا أقل ما يمكن أن نصفه به . ومن سوء الطالع أن دولة عظمى تسعى الى اقام شواغلها الاستراتيجية والايدولوجية في أمر يتعلق بتصفية الاستعمار بشكل كامل . ويجب ألا يظل استقلال ناميبيا رهينة الاهتمامات الجغرافية والسياسية لدولة عظمى . ويجب تناول مسألة ناميبيا في اطار تصفية الاستعمار فقط . ولا ينبغي الخلط بينها وبين مسائل غريبة ليس لها صلة على الاطلاق بشعب ناميبيا .

ان زامبيا تناشد مجلس الأمن أن يرفض رفضا قاطعا مسألة الربط لأنها تتعارض مع القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . ونأمل في أن يكون لدى اعضاء فريق الاتصال المعني بناميبيا الشجاعة والاقتناع لاعادة النظر في موقفهم ازاء هذه المسألة وان يلتزموا تماما بموقف مجلس الامن هذا ، وذلك من أجل مصداقيتهم ، بل من أجل قضية العدالة والانصاف أيضا . وقد كانت لدى مثل جنوب افريقيا في بيانه بتاريخ ٢٠ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٣ الجراءة - وربما الوقاحة والصفاقة - ليعلن :

" فلا جدوى من محاولة مجلس الأمن تحديد مهلة أو اطار زمني للتنفيذ ، ما لم يتم حسم الوضع الخاص بوجود القوات الكوبية في أنغولا ، وليكن معلوما أن جنوب افريقيا لن تقبل مثل هذه المهلة . " (المرجع نفسه ، ص ٧١) .

فما هو الشيء المجدى لتحديد مهلة أو اطار زمني لتنفيذ الخطة في ضوء حقيقة أن جنوب افريقيا قد سلّمت بأن المسائل المتبقية قد تم حلها ؟ ليست تلك هي الخطوة المنطقية التي يجدر بالمجلس أن يتخذها ؟ هل تتوقع فعلا جنوب افريقيا أن يأخذ مجلس الأمن بمسألة الربط الغريبة ، وان ينتظر حل مسألة لا تدخل في اختصاصه ؟ في رأى وفد بلادي ،

ان ذلك يعبر عن اخفاق هذا المجلس في الارتقاء الى الاضطلاع بمسؤولياته . ويجب ألا يوافق المجتمع الدولي ، في ظل أية ظروف كانت ، على مخططات جنوب افريقيا الرامية الى القاء مسؤولية عدم تنفيذ خطة الامم المتحدة على عاتق جمهورية انغولا الشعبية ، في حين ان هذه المسؤولية تقع بالكامل على عاتق نظام بريتوريا ومؤيديه ، ويجب أن تظل هكذا .

وفي ختام كلمتي ، أود أن أكرر ادانة زامبيا للنظام العنصرى في جنوب افريقيا بسبب عدوانه المستمر على جمهورية موزامبيق الشعبية تلك الادانة التي تم التعبير عنها في ١٧ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٣ . ان أعمال جنوب افريقيا المتكررة على دول خط المواجهة وغيرها من الدول الافريقية المستقلة في المنطقة وزعزعة استقرارها يوضح بجلاء ما يمثل نظام الفصل العنصرى من تهديد للسلم والامن الدوليين . وان موقف نظام بريتوريا العدواني ومخططاته لا يمكن أن تختبئ خلف احتجاجها المتكرر على ما يسمى بانتشار الشيوعية في الجنوب الافريقي .

ان حرائم نظام الفصل العنصرى التى يرتكبها ضد الشعب المضطهد والدول الافريقية المستقلة ذات السيادة فى المنطقة لن تؤدى الا الى تقوية عزم شعوبنا على القضاء ، قضائيا جبرما ، على وصمة الفصل العنصرى وحكم الاقلية العنصرى . ولن نخدع خطب جنوب افريقيا البراقة الحوفا بشأن انتشار الشيوعية أحدا . ان مشاكل منطقتنا لا تنبع من الشيوعية . فانعدام السلم والأمن فى الجنوب الافريقى هو نتيجة مباشرة لسياسات وممارسات الفصل العنصرى التى ينتهجها نظام جنوب افريقيا .

الرئيس : أشكر ممثل زامبيا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التى وجهها الى . المعتكفم التالى هو ممثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية . وأدعوه الى الجلوس الى طاولة المجلس والى القاء بيانه .

السيد أوت (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

سيدى الرئيس ، بادئ ذى بد يود وفد الجمهورية الديمقراطية الالمانية أن يعرب عن تهنائه لكم على تهوئكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول / اكتوبر . وما من شك فى أن مهاراتكم الدبلوماسية العظيمة ستساهم فى الاضطلاع بالمهام التى تتسم بالمسؤولية والتى تواجه مجلس الأمن .

ونتوجه بالشكر أيضا الى سلفكم ، رئيس المجلس لشهر أيلول / سبتمبر ، السيد سفير

غيانا .

يتعين على مجلس الأمن ، مرة أخرى ، أن يتناول بالبحث مسألة ناميبيا . اننا نواجه حقيقة مفادها انه لم يحرز حتى الآن أى تقدم فى ايجاد حل لهذه المسألة . لقد تتبع وفد بلادى عن كثب المناقشة الهامة التى جرت حتى الآن . وقد أوضح البيان الذى أدلى به السيد بيتر مويشيهانجي ، ممثل المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، الآثار الناكبة لشعب ناميبيا والناجمة عن حرمانه من الاستقلال ومن ممارسة حقه فى تقرير مصيره . وفى الوقت ذاته أوضح لهذا المجلس بصورة مثيرة لبالغ الاعجاب الأخطار المحيطة باستقرار الحالة فى الجنوب الافريقى وكذلك بالسلم العالمى والأمن الدولى .

ان الأسباب الكامنة وراء هذه الحالة البالغة الخطورة لا تخفى عن أحد . فهذه الأسباب تتمثل في سياسة العدوان والارهاب التي ينتهجها نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، وفي الوقت ذاته التواطؤ المتكثف بصورة متزايدة من جانب بعض البلدان الامبريالية ، وفي طبيعتها الولايات المتحدة ، مع نظام الفصل العنصري . فيجري ، بتنسيق مخطط بدكا ، بذل جميع أنواع الجهود بغية حرمان الشعب الناميبي ، الذي يكافح ببسالة بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، من حقوقه المشروعة . ان الطابع المكشوف للمناورات الرامية الى تحقيق هذا الغرض يفصح مرة ثلثو الأخرى ان السمة الأساسية له هي الأساليب التسوية المصحوبة باظهار تفاؤل متعمد خادع .

وقد سبق لمجلس الأمن أن اقترح في قراره ٣٨٥ (١٩٧٦) برنامجا لحل مسألة ناميبيا ، وحظي القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي اتخذ بعد عامين ، بالثناء من جانب الدول الغربية بوصفه " نجاحا " للمجموعة التي عينت نفسها مجموعة للاتصال . ولكن عند ما اتخذت خطوات ملموسة لتنفيذ القرار باد رعضو في المجموعة الى اثارة عقبات مصطنعة بالتآمر مع جنوب افريقيا . وفجأة يبدو ان صعوبات لا تزال تثار فيما يتعلق بنظام الانتخاب وتكوين فريق الأمم المتحدة للمساعدة في المرحلة الانتقالية ، ويجري التشكيك بقدره الأمم المتحدة . لقد جعل حل مسألة ناميبيا معتمدا على مسائل لا صلة لها على الاطلاق بالأمور المنصوص عليها في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . لقد رفض الربط غير المبرر بالاجماع تقريبا أثناء المناقشة العامة في الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة .

ويبدل أوثق شركاء بريتوريا محاولات كثيرة لعرقلة تنفيذ التدابير الحاسمة التي يتعين اتخاذها من جانب الأمم المتحدة ضد نظام الارهاب في جنوب افريقيا ، وحتى يدفع هذه المنظمة الى التخلي عن مسؤولياتها عن ايجاد حل لمسألة ناميبيا ولحمايتها بأمر واقع . ويتفق هذا تماما مع جهود جنوب افريقيا الرامية الى تحقيق ما يسمى بالتسويات الداخلية . فقبل خمس سنوات جرت انتخابات مزورة . وقد أعلن قرار مجلس الأمن ٤٣٩ (١٩٧٨) انها لاغية وباطلة . واليوم ، وقد باء " تحالف تورنهال " بنهاية مخزية فان المدير العام يعتزم انشاء مجلس دولة تكون وظيفته الوحيدة المحافظة على الأوضاع السائدة حاليا القائمة على استغلال جنوب افريقيا لناميبيا وهبمنتها عليها . ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية تدین بأشد العبارات هذه المحاولات الرامية الى تقويض خطة الأمم المتحدة لحل مسألة ناميبيا .

ان جميع المناورات التي تقوم بها الولايات المتحدة وغيرها من البلدان الغربية لعرقلة منح الاستقلال لناميبيا تعطيها مصالحها الواسعة في الجنوب الافريقي . وما يهم هذه البلدان هو المحافظة على نظام الفصل العنصرى ، وربما تعزيزه بوصفه موقفا للسياسات الامبريالية في تلك المنطقة ، وكذلك مواصلة استغلال الموارد البشرية والطبيعية لناميبيا . وهذا الأمر يشكل تحديا صارخا للرأى العام العالمي ويلحق في الوقت ذاته ضررا بسمعة مجلس الأمن ، حيث تقوم الدول بالعمل بصورة تعسفية بما يناهى القرارات التي تتخذها الأمم المتحدة .

وهذا النهج ، بالإضافة الى المحاولات الخسيسة للتستر على جرائم الفصل العنصرى، يشجع بريتوريا على ان تواصل ، بل أن تصعد ، سياساتها العدوانية ضد الدول المجاورة . ولأسف يوجد برهان قاطع على ذلك وهو : الاحتلال المستمر لناميبيا ولأجزاء كبيرة من أراضي انغولا ؛ والعدد المتزايد من أعمال العدوان ضد هذا البلد ، وضد موزامبيق وليسوتو ؛ وأعمال التخريب الاقتصادي المتزايدة في دول خط المواجهة الأخرى .

(السيد أوت ، الجمهورية
الديمقراطية الألمانية)

ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، حكومة وشعبا تدين بشدة الهجوم الوحشي الذي ارتكبه بريتوريا مؤخرا ضد مابوتو عاصمة جمهورية موزامبيق الشعبية .

ان التواطؤ الدبلوماسي للدول الامبريالية مع جنوب افريقيا يقترب بتواطؤ سياسي واقتصادي وعسكري فاضح . واسمحوا لي ان اذكركم بصفقة الخمسين مليون دولار التي ابرمت منذ اسابيع قليلة بين بريتوريا وشركات امريكية بموافقة صريحة من جانب حكومة الولايات المتحدة . وهذه الصفقة تتيح للعنصريين في جنوب افريقيا تصعيد خططهم مرة أخرى لحيازة الاسلحة النووية . ونلاحظ بقلق كبير ايضا - كما يتضح من الوثائق التي قد متها المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، أن عملاء بريتوريا سوف يتم تمويلهم بشكل مباشر تحت ستار ما يسمى بالمعونة الانمائية المقدمة من اوربا الغربية الى ناميبيا .

وبالنظر الى جميع المشاكل التي اثيرت فيما يتعلق بكامل المسألة ، لا بد من طرح السؤال التالي : كيف يمكن لنايبيا ممارسة حقها في الاستقلال ؟ اننا نرى ان مجلس الأمن قد وفر في قراراته ذات الصلة - ولاسيما القرارات ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) - برنامجا واضحا لتحقيقا لهذا الغرض . وتقتضي الضرورة الماسة من الامم المتحدة ومجلس الأمن ، على وجه الخصوص ، ان يضطلعا بمسؤولياتهما الكاملة عن حل مسألة ناميبيا وتنفيذ القرارات المتخذة نوا وروحا .

وبالاضافة الى ذلك ، فان الانهاء الفوري لأي تعاون مع بريتوريا ، وتعزيز الحظر على توريد الاسلحة والتقييد الصارم به ، وفرض جزاءات فعالة ، بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، كل ذلك يشكل خطوات حاسمة صوب تنفيذ خطة الامم المتحدة لنايبيا . وعلاوة على ذلك ، فمن الأهمية بمكان تقديم المساعدة الواسعة النطاق الى سوابو الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا في كفاحه الباسل .

ولقد جاء ايضا في الوثائق التي اعتمدت في مؤتمر القمة السابع لبلدان عدم الانحياز ، وفي مؤتمر باريس المعني بمسألة ناميبيا ، ان حل مشكلة ناميبيا لن يكون عن طريق حفنة من البلدان الامبريالية بل عن طريق العمل المشترك للامم المتحدة .

(السيد أوت ، الجمهورية
الديمقراطية الألمانية)

وفي الوثيقة الختامية لاجتماع لجنة وزراء خارجية الدول الاعضاء في معاهدة
وارسو الذي عقد مؤخرا في صوفيا ، اكدت الدول المشتركة من جديد تضامنها مع
الشعوب المكافحة في سبيل الحرية والاستقلال ، والحق في ان تختار بحرية طريق
تنميتها في ظل السلم ، ويمنأى عن التدخل الخارجي .
تلك ناحية أساسية من نواحي السياسة الاشتراكية الخارجية . وان الجمهورية
الديمقراطية الألمانية ستواصل في المستقبل الوقوف الى جانب الشعب الناميبي ،
وتقديم المساعدة السياسية والمادية الى حركة تحريره سوابو . وستواصل الجمهورية
الديمقراطية الألمانية ايضا دعم جميع أنشطة الامم المتحدة التي تهدف الى منح
الاستقلال لناميبيا ومنح شعبها الحق في تقرير المصير .

الرئيس : اشكر ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية للكلمات الرقيقة
التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي هو ممثل تونس الذي يود الادلاء ببيان بوصفه رئيسا للمجموعة
العربية خلال شهر تشرين الاول / اكتوبر . وادعوه الآن الى ان يشغل مقعدا على
طاولة المجلس وان يدلي ببيانه .

السيد سليم (تونس) : سيدى الرئيس ، أود في بداية كلمتي هذه
أن اشكركم واشكر اعضاء المجلس لاتاحتكم الفرصة لي لمخاطبتكم بصفتي ممثلا للجمهورية
التونسية ورئيسا للمجموعة العربية لهذا الشهر .
انه لمن دواعي الغبطة والارتياح ان نراكم تتبرؤون رئاسة مجلس الأمن في
مداولاته حول قضية ناميبيا ، وهي قضية تتمثل في تطلع شعب افريقي شقيق الى نيل
حريته واستقلاله وكرامته فانتم ياسيادة الرئيس واحد منا ، ممثل لبلد عربي شقيق
عضو في مجموعة عدم الانحياز ، ويجد نفسه هو ايضا على خط المواجهة لنصرة قضايا
الحق والعدل . فلا احد ادرى منكم بمعضلة الشعب الناميبي الشقيق ، وبما يجب
على مجلس الأمن ان يفعله لوضع حد نهائي لمطامع المحتل وممارسات الغزاة . ان خصال
الدبلوماسي المحنك التي عهدناها فيكم ، وما تتمتعون به داخل مجلس الأمن من

تقدير يجعلنا نطمئن كامل الاطمئنان الى ما ستسفر عنه هذه المداولات . واسمحوا لي كذلك ياسيادة الرئيس ان اتقدم لسلفكم سعادة السيد "نويل سينكلير" ممثل "غيانا" بخالص عبارات الشكر والتقدير للطريقة الممتازة التي أدار بها مداولات المجلس اثناء اضطلاعه بمهامه طيلة شهر ايلول /سبتمبر .

لقد ورد في الكلمة التي القاها وزير الشؤون الخارجية للجمهورية التونسية امام الجمعية العامة يوم ٢٨ ايلول /سبتمبر ١٩٨٣ مايلي :

" ففي القارة الافريقية ذاتها لا تزال هناك مفارقة تاريخية قد تنقلب مع مرور الزمن الى فشل ذريع لمنظمتنا ، وللمبادئ التي ترتكز عليها ، وللشرعية الدولية : ويتمثل ذلك في قضية ناميبيا التي لا تزال ترزح تحت نير الاحتلال غير المشروع والاستعمار البغيض .

فبعد ما قدمه الشعب الناميبي ومثله الوحيد المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية من تنازلات ، وبعد ما أبدته منظمة الامم المتحدة من عدم تحيز ومن حكمة واعتدال ، لا مجال لقبول التحللات والاعذار الواهية ، لاسيما تلك التي تعتبر النضال المقدس للشعب الناميبي قضية بين الشرق والغرب . واننا لنتنظر ممن لهم مسؤولية خاصة في تطبيق قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) والذين لم يوفوا حتى الآن بما قدموا لنا من وعود أن يعطونا تفسيرات وايضاحات حول نواياهم " (١٠-٨٨ ص ٨/38/PV.10) .

اننا بنفس هذه الروح نخاطب مجلسكم الموقر اليوم . فغايتنا ليست الدفاع عن قضية غير معروفة ، لأن قضية الشعب الناميبي والمعركة التي يخوضها من أجل الكرامة والحرية بلغت كل الأصقاع ووعاها كل الناس ، ونحن نغتزم هذه الفرصة لنطلب من ممثل المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، (سوابو) التي هي " الممثل الوحيد للشعب الناميبي " أن يبلغه من جديد اكبارنا لتضحياته وتضامننا الكامل معه . ان غايتنا ، سيدى الرئيس ، هي البحث عن الأسباب التي جعلت ناميبيا ترزح حتى الآن تحت نير الاستعمار .

ففي تقرير الأمين العام القيم الذى نشر تحت الرمز S/15963 تطرق ، بكل موضوعية ووضوح وشجاعة تستحق التقدير ، الى احدى النقاط الهامة حيث قال :
 " على أن موقف جنوب افريقيا فيما يتعلق بمسألة انسحاب القوات الكوبية من أنغولا كشرط أساسي لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لا يزال يجعل الشروع في تنفيذ خطة الأمم المتحدة أمرا مستحيلا " . (S/15943 ، ص ٧)
 ويضيف الأمين العام في نفس التقرير قائلا :
 " وقد أوضحت مرارا انني لا أقبل ما يسمى بالربط " ؟ (المرجع نفسه ص ٧) .

فالأمراذن واضح وجلي . ونحن نجد أنفسنا أمام عقبة جديدة ومفتعلة جاءت لتعرقل الجهود الحثيثة الرامية لوضع قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) موضع التنفيذ . فما هي ردود الفعل المسجلة الى حد الآن على هذا التحدى الجديد المدعى " بالربط " ؟

لقد نددت به افريقيا خلال المؤتمر التاسع عشر لمنظمة الوحدة الافريقية المنعقد في شهر حزيران / يونيه الماضي ، شأنها في ذلك شأن حركة البلدان غير المنجزة المجتمعة في نيودلهي خلال شهر آذار / مارس الماضي . كما أن الجمعية العامة للأمم المتحدة رفضت بدورها قبول أى شرط مسبق لتنفيذ القرار المذكور خلال دورتها السابعة والثلاثين . كما أن أحد أعضاء مجموعة الاتصال الغربية ، وهو في نفس الوقت أحد أعضاء المجلس ، أعني به " فرنسا " ، رفض صراحة هذا التحدى . واننا ننتظر

من بقية أعضاء تلك المجموعة أن يرفعوا الالتباس حول هذا العنصر الدخيل عن خطة الأمم المتحدة العادلة التي تولوا بأنفسهم وضعها . اننا ننتظر من أعضاء مجموعة الاتصال الغربية ، الذين يضعون حرية الشعوب في مستوى العقيدة المقدسة أن يقرنوا القول بالفعل والمبدأ بالواقع . فالحرية ليسب قابلة للتجزئة وليست انتقائية . ان مداولات مجلس الأمن الحالية توفر الفرصة لتوضيح مسؤوليات كل طرف بصفة نهائية .

ومن جهتنا ، فنحن نؤكد رفضنا الكامل لهذه المساومة الرامية لربط الحق الشرعي لناميبيا في الحصول على الاستقلال بحق آخر لا يقل شرعية وهو حق البلدان المستقلة ذات السيادة ، في اختيار حلفائها . وما هذا الربط المصطنع الا تعلقة جديدة يلجأ اليها المستعمر ، كما لجأ الى غيرها في ظروف أخرى ، لتأخير التوصل الى حل المشكل الناميبي . وهو كذلك نتيجة لسياسة المعاملة التي أصبحت معهودة لدينا جميعا ، سواء في جنوب افريقيا أو في منطقة الشرق الأوسط حيث لا أدرى بأى خطة استراتيجية تتضرع فتسمح للغزاة والمعتدين بالافلات شيئا فشيئا من الحساب والعقاب وبتطويق واحتواء أى رد فعل انتقادى يظهر في البلدان الغربية .

ان الأنظمة في تل أبيب وبريتوريا - وهي تتبادل الصفات المجرية التي تضمن لها تواطؤ حلفائها ، اذا لم نقل مباركتهم - تستمر في القمع القواصل للشعبيين الفلسطينيين والناميبي بحجة مقاومة من يدعونهم " ارهابيين " ، أى منظمة التحرير الفلسطينية والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) . وهكذا يتسابقون في عدوانهم ضد شعوب جنوب افريقيا والشرق الأوسط ، فيشنون الغارات ، تارة على أنغولا أو موزامبيق ، وتارة على لبنان أو العراق . وبنفس تعلقة الأمن هذه ، ها هم يحتلون أجزاء كبيرة من تراب دول مستقلة ذات سيادة وأعضاء في منظمة الأمم المتحدة ، مثل أنغولا وسوريا ولبنان . أو انهم يعمدون الى المناورات لزعزعة استقرار تلك البلدان وتذكية الخلافات الداخلية وتسليح الفئات المتنازعة فيها .

فاذن ، نحن أمام نفس الكفاح ونفس الاستراتيجية ونفس منطق القوة التي يلجأ إليها هذان النظامان تحت التعللة الواهية المتمثلة في أمنهما المهدد .
 وانه لأمر غريب حقا أن يتعلل بمفهوم الأمن هذا نفس أولئك الذين يحرصون ، كل في منطقته ، على التفوق العسكري ويتباهون به ، والذين يحصلون من حلفائهم على كميات طائلة من الأسلحة بلغت حد تجربة الأسلحة النووية . ان غرابة مفهوم الأمن تجعلنا نتساءل : لماذا لا تثار قضية الأمن نفسه بالنسبة للبلدان الأخرى المسالمة في كل من المنطقتين ؟

ان التقرير القيم للسيد الأمين العام ، الذى نبهته اليوم ، يشد كل اهتمامنا الى الوضع الاقتصادى والاجتماعى الذى تردى فيه الشعب الناميبي . ولسائل أن يسأل هنا عما اذا كان ذلك من الأسباب التي أدت الى تأخير استقلال ناميبيا . فأين ذهبت كل تلك الخيرات الطبيعية التي تتمتع بها ناميبيا ، والحال انها تحتل المرتبة العالمية الرابعة لانتاج الأورانيوم والسادسة للماس ، وأن أراضيها تحتزن احتياطات هامة من البترول والرماس والنحاس والزنك والفضة ، وان انتاجها الفلاحي يتجاوز حاجياتها الاستهلاكية .

كما نعلم ، أن الفريق الحاصل بين المنتج الداخلي الخام لهذا البلد وبين دخله القومي يعود فيما يعود الى تحويل رؤوس الأموال في صورة أرباح . وهذا أكبر دليل على الحد الذى بلغه نهب خيرات هذا البلد ، بالرغم من أن المرسوم رقم واحد الصادر عن مجلس الأمم المتحدة يؤكد على حماية الثروة الطبيعية لناميبيا .
 أفلا يعود الأمر في تأخير استقلال ناميبيا الى وجود الأورانيوم والى الأرباح الطائلة التي تحققها الشركات العالمية والجنوب افريقية ؟

ما أكثر الانتهاكات المرتكبة ، وما أكثر انتهاكات المبادئ والقانون وما أكثر التعديات على الانسان في حقوقه وشرواته وأراضيه . . . ! فالى متى سنستمر في التغاضي عن هذا الوضع ؟ والى متى سيتأخر مجلس الامن ، وهو الضامن للسلم والامن والضامن لاستقلال ناميبيا بما اتخذه من قرارات عن تحمل مسؤولياته واتخاذ الاجراءات اللازمة التي يتطلبها الوضع ؟

فبعد فشل ندوة جنيف الذي فرضته افريقيا الجنوبية بسبب الادعاءات المزيفة القائلة بالانحياز منظمة الامم المتحدة ، عم الغضب القارة الافريقية والتجأت بلدانها في شهر نيسان /ابريل ١٩٨١ الى مجلس الامن مطالبة بجبر الاضرار وبتسليط العقوبات ولكن المجلس اظهر في ذلك الوقت تحيزا نسبيا باستعماله حق النقض وبالا دعاء بأن البلدان الافريقية والدول غير المنحازة كانت ترغب في المواجهة .

كما اننا ، وبطلب من القمة السابعة لدول عدم الانحياز ، ومن منظمة الوحدة الافريقية توجهنا من جديد في شهر أيار /مايو ١٩٨٣ الى مجلسكم الموقر بكل ما يمكن من الاعتدال مؤملين ان يقع الاستماع اليها . صحيح ان مجلس الامن اتخذ القرار ٥٣٢ (١٩٨٣) ولكن ماذا كان رد فعل افريقيا الجنوبية على ذلك الاعتدال ؟ ان تقرير الامين العام يبين لنا ان اى شيء لم يتغير فيها نحن نعود اليوم الى مجلس الامن وبين ايدينا تقرير الامين العام الذي ورد فيه بالخصوص قوله :

" والواقع اننا لم نكن قط اقرب مما نحن عليه الآن من بلوغ النهاية في مجال

طرائق تنفيذ القرار رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) " (S/15943 الفقرة ٢٤) .

ماذا سيكون موقف مجلس الامن هذه المرة ياترى ؟ هل سيبدل الجهد اللازم لحمل جنوب افريقيا على التفاوض وكيف سيكون موقف مختلف اعضاء مجموعة الاتصال الغربية ؟ هل سيستمر البعض في مساندة مالا يمكن مساندته أم انهم سيقومون بالضغط اللازمة والمنتظرة منهم حتى وان ادى الحال الى الالتجاء الى الوسيلة الوحيدة التي بامكانها تجريد افريقيا الجنوبية من وسائل سياسة التحدى والغطرسة وذلك بتسليط العقوبات المتوجبة بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة .

اننا اذ نؤكد مرة اخرى تعلقنا بقرار مجلس الامن رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) وضرورة تنفيذه دون تأخير ، لنتظر من هذا المجلس ان يرفض بوضوح كل عنصر مصطنع ود خيل على هذا القرار ، وأن يحدد موعدا ثابتا ونهائيا لافريقيا الجنوبية حتى نتعاون بكل جدية لتنفيذ مخطط الامم المتحدة القاعي باستقلال ناميبيا على ان يلتجئ مجلس الامن في حالة عدم الاستجابة في الموعد المحدد الى تنفيذ العقوبات المنصوص عليها في الميثاق .

الرئيس : اشكر ممثل تونس على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ. ليس هنالك من متكلمين آخرين مسجلين على قائمتي لهذه الجلسة . وستعقد الجلسة القادمة لمجلس الامن لمواصلة مناقشة البند المدرج في جدول الاعمال غدا الخامس والعشرين من شهر تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٣ الساعة الحادية عشرة صباحا .

رفعت الجلسة الساعة ١٧ / ٥٥